

## الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب الباردة

*American economic strategy in post-Cold War*- الأستاذ الدكتور: حسين قادري<sup>1</sup>؛

- جامعة باتنة، مخبر الامن الانساني (الجزائر)

- ميلود العطري\*<sup>2</sup>، أستاذ مساعد أ،

- جامعة الجلفة، (الجزائر)

تاريخ النشر: 2025/11/15

تاريخ القبول: 2025/10/22

تاريخ الاستقبال: 2025/09/24

## - ملخص:

يركز الموضوع على البحث في أبعاد الإستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال محاولة ضبط مفهوم العولمة بتقديم عدة تعريفات ثم تناول أهم ركائز العولمة الاقتصادية وكيف أدركت الولايات المتحدة أهمية نشر قيم الليبرالية الرأسمالية الغربية والدفاع عنها، كما تُظهر الدراسة وعي صناع القرار الأمريكيين مبكرا بأهمية العامل الاقتصادي في دعم تحقيق مختلف أهداف السياسة الخارجية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الأمريكيين عملوا على تعزيز سيطرتهم ونفوذهم عبر العالم، من خلال استغلال وضعهم الاستثنائي كقوة فريدة حيث دافعوا على عولمة القيم الاقتصادية عالميا وتعزيزها بما يخدم مصالحهم فوظفوا لذلك عدة أدوات تراوحت بين برامج الحوافز والمساعدات وسياسات العقوبات الاقتصادية، كما اعتبروا حماية وتأمين مصادر الطاقة عالميا هدفا إستراتيجيا مهما .

- الكلمات المفتاحية: العولمة؛ الإستراتيجية الأمريكية؛ مصادر الطاقة.

## - Abstract :

The topic focuses on researching the dimensions of the economic strategy of the United States in the post-Cold War period, by trying to adjust the concept of globalization by providing several definitions and then addressing the most important pillars of economic globalization and how the United States realized the importance of spreading and defending the values of Western capitalist liberalism. the study also shows the awareness of American decision makers early on the importance of the economic factor in supporting the achievement of various foreign policy goals. The study concluded that the Americans worked to strengthen their control and influence across the world, by exploiting their

<sup>1</sup> - الإيميل: [hocine.kadri@univ-batna.dz](mailto:hocine.kadri@univ-batna.dz)<sup>2</sup> - \* المؤلف المرسل : 0551.90.85.04 الأيميل: [Elottri.ml@gmail.com](mailto:Elottri.ml@gmail.com)

*exceptional status as a unique force, where they advocated the globalization of economic values globally and promote them to serve their interests, so they employed several tools ranging from incentive programs, aid and economic sanctions policies, and considered the protection and security of energy sources globally an important strategic goal.*

**Keywords:** globalization; American strategy; energy sources.

#### مقدمة:

لقد عرفت نهاية الحرب الباردة إنهاء التوترات الإستراتيجية الكبرى بين القوى العظمى وأتاحت الفرصة للتركيز على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية حيث تزامن ذلك مع وصول الديمقراطيين للحكم في الولايات المتحدة بقيادة بيل كلينتون، إذ لاحت بوادر تراجع الاهتمام بالدواعي الأمنية لصالح اهتمامات اقتصادية واجتماعية تلي الداخل الأمريكي وتستجيب لمتطلبات الوضع الدولي الذي بدا يتجه أكثر للتنافس والتطوير الاقتصادي.

وعموما تميزت مرحلة التسعينات بما اصطلح عليه بظاهرة العولمة حيث التكامل المتزايد لاقتصاديات العالم وتجانس المنتجات والأذواق، حيث زاد حجم التجارة بمعدلات كبيرة ومن مظاهرها التدفق السريع للسلع والخدمات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال وحتى الأفكار، وبدت قيم مثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ونشر الحريات كقيم عالمية تسعى كل الشعوب لتحقيقها وتدافع عنها المنظمات الدولية، في الوقت الذي ازدهرت أكاديميا بعض الأفكار المبشرة بهذه القيم ومدافعة عن النموذج الأمريكي مثلما ذهب إليه فوكوياما في مؤلفه "نهاية التاريخ"، أو محذرة من أشكال جديدة من الصراعات المستقبلية تكون ذات طابع قيمي ثقافي مثلما دافع عنه صامويل هنتنغتون في كتابه "صراع الحضارات".

وقد شكل العامل الاقتصادي الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولان صراع الحرب الباردة كان مع أنظمة ذات طابع شمولي اشتراكي فقد تأخر العمل على نشر قيم الرأسمالية الى ما بعد نهاية الحرب الباردة حيث تراجعت بشكل كبير الإيديولوجية الشيوعية، وهكذا فقد استهدفت الولايات المتحدة إقامة نظام عالمي جديد يركز على البعد الاقتصادي وأساسه الدول الغربية الرأسمالية لما سيسهم في تعزيز القيادة الأمريكية للنسق العالمي، وللبحث في ركائز السياسة الأمريكية على المستوى الاقتصادي مع نهاية الثمانينات نطرح الإشكالية التالية :

ما هي أهم محددات الإستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ومناقشة مختلف التساؤلات التي تطرحها أقترح الفرضيات التالية :

## الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب الباردة

\* لعب دائما العامل الاقتصادي دورا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في فترة التسعينات حيث تزامن النصر الأمريكي مع وصول الديمقراطيين للحكم وتفضيلهم للأولويات الاقتصادية والتجارية على الأجندات الأمنية.

\* اعتقد صناع القرار الأمريكيين أن النظام العالمي الجديد في بعده الاقتصادي يجب أن يقوم على نشر قيم الرأسمالية الغربية على نطاق واسع بما يخدم تعزيز الهيمنة الأمريكية .

\* إن تأمين مصادر الطاقة ظل هدفا مركزيا للسياسة الخارجية الأمريكية لدورها الكبير في حماية وتعزيز النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة وحلفائها .

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي ناسب طبيعة الموضوع من خلال محاولة فهم وتوصيف ظاهرة العولمة خاصة في بعدها الاقتصادي، تراوح هذا التوصيف بين إعطاء ومناقشة عدة تعريفات للظاهرة، ثم تناول مختلف خصائص وسمات العولمة مع التركيز على التأثير الرأسمالي وكيف حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من الوضع العالمي ومن وضعها الاستثنائي لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

كما وتظهر بعض الاشارات المقارنة من خلال تناول الدراسة لنظام الحوافز والعقوبات كأدوات للسياسة الخارجية الأمريكية في بعدها الاقتصادي، كل هذا لتحقيق هدف استنتاج محددات الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في مرحلة هامة من تطور النسق العالمي وهي مرحلة بعد نهاية الحرب الباردة .

وتطلب منا الإحاطة بجوانب الموضوع توظيف المحاور والعناصر التالية :

**المحور الأول :** ضبط مفهوم العولمة من خلال تناول عدة تعريفات للعولمة وتوضيح إشكالية وخلفية تعدد التعاريف

**المحور الثاني :** توضيح أهم قيم العولمة الأمريكية وكيف دافعت الولايات المتحدة على هذه القيم :

\* أولا- غلبة الطابع الاقتصادي

\* ثانيا- تقليص دور ومكانة الدولة

\* ثالثا- المؤسسة والاعتماد الدولي المتبادل

**المحور الثالث :** نظام الحوافز والعقوبات في الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية كأهم وسيلتين تندرج ضمنهما العديد من السياسات والإجراءات سواء تعلق الأمر بتحقيق الأهداف الاقتصادية أو حتى الأهداف ذات الطابع الأمني والعسكري والاستراتيجي :

\* أولا : برامج الحوافز الاقتصادية

\* ثانيا : العقوبات كأداة ردع للمناوئين

## 1. ضبط مفهوم العولمة

قبل الخوض في أهم القيم والمبادئ التي قامت عليها العولمة في بعدها الاقتصادي يجدر بنا وضع تعريف للعولمة، وعلى الرغم من عدم الاتفاق على فهم واضح لها وللمرونة التي اتسم بها هذا المفهوم إلا أنه لا أحد ينكر أن العولمة حقيقة وجودية تصف عملية تغيير عميق تحدث حولنا، ونتيجة لذلك تعددت التعاريف المقدمة للعولمة وتنوع معها السياق الذي يستخدم فيه هذا المفهوم والذي يعبر عن توليفة من الأهداف والأبعاد المتنوعة<sup>1</sup>.

يعد كل من أوليفييه **Olivier** وديفيتس **Davies** أول من نحتا فعل يعولم **to Globalize** في أربعينات القرن العشرين بمعنى النظر الى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط حيث تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولا الى ما أسمياه بالنزعة الانسانية العالمية، وفي هذا الإطار تشير كلمة **Global** الى كل ما هو عالمي أو كوني أو يمتد عبر العالم وهكذا فالعولمة تشير الى عمليات بث أو نشر الأشياء او الخبرات عبر الشعوب كأن نتحدث مثلا عن عولمة فكرة معينة كفكرة حقوق الإنسان أو عولمة نمط معين من أنماط الاستهلاك...

ويرى كل من هولم **Holm** وسورنسن **Sorensen** ان العولمة هي تكثيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود، حيث يتفق جيدنز **Giddens** مع هذا التعريف ويعتقد ان هذه العملية تهيئ لترابط المجتمعات المحلية المتباعدة وتشكل الأحداث على مقتضى أحداث تقع بعيدا والعكس، ويتفق التعريفان على فكرة تدويل **Internationalization** للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية اي ان العولمة تشير الى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول<sup>2</sup>، وهذا ما ذهب اليه شولت **Scholte** حيث لاحظ عدم وجود فارق بين هذا الطرح وما تطرحه أدبيات الاعتماد المتبادل مع تأكيده انه وفي ظل شبكة التفاعلات المتبادلة بين الوحدات الدولية فان هذه الأخيرة حافظت على حدودها وطبيعتها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد شاعة، مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، 2012 ص123.

<sup>2</sup> ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص ص12-14.

<sup>3</sup> محمد شاعة، مرجع سابق، ص125.

<sup>4</sup> نور الدين حنوت، خصائص العلاقات الدولية فيما بعد الحرب الباردة وأطروحات العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 22، مجلد 11، جوان 2011، ص216.

## الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب الباردة

يرى روزنو ان العولمة هي عملية وليست حالة نهائية مرغوبة أو ظرف قائم أو مجرد ظاهرة، اذ تتضمن كل القوى التي تدفع الأفراد والجماعات نحو أشكال متشابهة من السلوك، وتصبح التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدعم اتساع المصالح والجماعات -بحيث تتخطى الحدود الوطنية- بمثابة مصادر للعولمة وتعبيراً عنها<sup>1</sup>، والملاحظ أن أغلب التعاريف عكست اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي مما يشير ان الاقتصاد محرك أساسي للعولمة.

وعموماً تشير العولمة إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع الدولي، وقد كانت نتيجة لمجموعة من العوامل تفاعلت إلى أن برزت مجموعة مؤشرات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث دخل العالم مرحلة التصنيع المتقدم خاصة في المجال التقني، كما وعرفت البشرية ظهور تهديدات وتحديات أضحت تتجاوز قدرات الدول منفردة كالجرائم العابرة للقارات والحدود والتحديات البيئية وانتشار الأوبئة ما جعل الجهود تتكثف على مستوى الهيئات والمنظمات لمواجهة هذه التهديدات كمؤشر واضح على الطبيعة العالمية لهذه المخاطر مما تطلب مواجهة جماعية .

### 2. قيم العولمة الأمريكية

#### 1.2. غلبة الطابع الاقتصادي :

رغم ان مفهوم العولمة يوصف الواقع الاقتصادي والسياسي والفكري المسيطر على الحياة العامة، الا انه يمكن الجزم بغلبة الطابع الاقتصادي فكرياً وعملياً، فالعولمة الاقتصادية تعتبر الأداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثيراً في مسار العولمة وصولاً الى عولمة السياسة والثقافة...، كما ان البعد الاقتصادي يعد الأكثر تحقّقاً واكتمالاً في الواقع<sup>2</sup>.

إن التوجه العولمي يعمل على جعل العالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بباقي مناحي الحياة بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والتي عرفت تراجعاً جلياً، وان يستبدل ذلك بأولوية العلاقات النفعية والسلعية والربحية، فالهدف تحويل المجتمعات الإنسانية الى مجتمعات مستهلكة للسلع والخدمات التي تروج على نطاق عالمي، وتديره وتتحكم فيه عدد من الشركات العابرة للحدود والتي تعود أصول أغلبها للولايات المتحدة الأمريكية، ويمتد نشاطها إدارياً وتسويقياً وإنتاجياً وحتى دعائياً لخارج الولايات المتحدة موزعة على دول وأقاليم متعددة، وتمتاز بامتلاكها قدرات مالية واحتكارية ضخمة<sup>3</sup>.

<sup>2</sup> ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 65.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2009، ص ص 135-136 .

## أ.د حسين قادري؛ أ. ميلود العطري

ويتمحور البعد الاقتصادي للإستراتيجية الأمريكية حول فكرة ان النظام العالمي الجديد بقياده الولايات المتحدة هو في جوهره نظام اقتصادي قائم على أسس رأسمالية مركزه الدول الصناعية وهامشه الدول النامية المستهلكة والمصدرة للمواد الأولية، وهذه الفكرة أساسا ترمي الى توحيد العالم على أسس إنتاجيه واحده وبناء سوق عالمية تدار عملياتها من قبل مؤسسات وشركات عالميه متعددة الجنسية ذات تأثير على كل الاقتصادات المحلية، أما الأسواق التجارية والمالية فإنها لم تعد موحده أكثر من أي وقت آخر فحسب بل هي خارجه عن تحكم كل دول العالم<sup>1</sup>.

ان وصول الديمقراطيين للحكم في الولايات المتحدة في 1992 ممثلين بالرئيس كلينتون تزامن مع تفوق تام للولايات المتحدة على الساحة العالمية- مع أفول الاتحاد السوفييتي غداة نهاية الحرب الباردة- ووضع يحول لها هامش واسع من المناورة لتحقيق أهدافها.

عمل كلينتون خلال عهده على إعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي ويأتي تصريح انتوني ليك مستشار الأمن القومي في 1993 ليدعم هذا الاتجاه:

« خلال الحرب الباردة احتوينا تهديدا عالميا لديمقراطيات السوق والآن يجب أن نعمل لتوسيع مداها»

وهكذا بدأت حكومة كلينتون تلعب دور التاجر المروج للشركات الكبرى<sup>2</sup>، فقد جاء كلينتون بشعار " انه الاقتصاد ياغي " ولذا قام بربط الأمن القومي للولايات المتحدة بالأمن الاقتصادي وذلك من خلال تركيزه على أن الليبرالية الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنموذج الديمقراطي فعمل على دعم الدول الملتزمة بهذا الاتجاه :

«إن استراتيجية أمننا الوطني تأسست على توسيع مجتمع الديمقراطيات السوقية للحد من سلسلة التهديدات المؤثرة على وطننا وعلى حلفائنا وعلى مصالحنا، كلما فرض أكثر التحرير السياسي والاقتصادي في العالم خاصة في الدول ذات الأهمية لاستراتيجياتنا كلما كان وطننا أكثر أمنا وشعبنا أكثر ازدهارا»<sup>3</sup>.

### 2.2. تقليص دور ومكانة الدولة :

إن فشل النظم الماركسية واقعيا وفشل الأطروحات الكنزيه هما مؤشران على ان الدول أصبحت لا تمثل الا ميكانيزاما واحدا من ميكانيزمات النظام الدولي بعد أن كانت الميكانيزم الوحيد، إضافة الى ان الاتجاه العام يدل على تجاوزها تدريجيا باتجاه مركزيه عالميه تمر بأولى مراحلها وهي التكتل الاقتصادي الإقليمي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 133-134.

<sup>2</sup> ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008، ص 63.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 63.

## الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب الباردة

لقد مثل الفكر الليبرالي القائم على مفاهيم التجارة الحرة وآلية السوق والخصخصة الأساس الإيديولوجي للإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية حيث ان الاقتصاد العالمي لم يعد يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته خاصة ما تعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال.

وقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية الوطنية والتي كانت قاعدة الاقتصاد العالمي وهكذا انتقل مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني الى الدولي ومن الدول الى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، كما أن محور الاهتمام العالمي أصبح في إعطاء الأولوية لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي وليس المحلي حيث أن الإستراتيجية الاقتصادية أصبحت تصمم لتستجيب لقرار المؤسسات العالمية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات.

إن التطورات التي تشهدها السياسة العالمية تتطلب توجيه الاهتمام إلى الجذور الداخلية للسلوك الخارجي فقد تغير العالم بسبل شتى منذ أن ظهرت الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن الحقائق البديهية أن عالم اليوم تقلص بصورة جذرية نتيجة لتداخل شبكة الاعتماد المتبادل فيما بين دول العالم وبصورة مطردة، ومن اللافت أن تدويل الاقتصاد السياسي العالمي زاد من الضغوط الداخلية على صوغ السياسة الخارجية للحكومات، وأدى هذا الاتجاه إلى تقليل أهمية الحدود وخفض الاستقلالية السيادية للدول وتضييق الهوة بين السياسات الداخلية والخارجية وزيادة عدد القضايا وتوسيع نطاق المشكلات المعروضة في جدول أعمال السياسة الخارجية للدول<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى هناك اتجاه عالمي نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية وذلك بعد توقيع اتفاقية سنة 1995 لتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات (GAAT)، والتي تضم 144 دولة تعهدت جميعها بخفض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية والتزمت بإزالة جميع القيود التي تعيق تدفق السلع والمنتجات والخدمات<sup>2</sup>.

### 3.2. المؤسسة والاعتماد الدولي المتبادل

تعتبر منظمة التجارة العالمية إحدى مؤسسات العولمة الاقتصادية المدعومة أمريكيا والتي أسهمت بشكل لافت في تراجع أهمية الحدود القومية-الجغرافية بين الدول، وفي إطار السعي نحو إيجاد مناخ ملائم لتعاظم التجارة

<sup>4</sup> وليد عبد الحفي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية، الجزائر: مؤسسة الشروق للنشر، 1994، ص174.

<sup>1</sup> تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004، ص16.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص136.

## أ.د حسين قادري؛ أ. ميلود العطري

العالمية جرى البحث عن خطوات تهدف إلى إيجاد صيغ تشاركية نحو نظام اقتصادي عالمي يركز على الأمن الاقتصادي الدولي بما يضمن حرية التجارة ويواجه التهديدات المحتملة الموجهة ضد الاستقرار، وإيجاد قوى سلام اقتصادية فضلاً عن قوى السلام العسكرية.

من هنا استقر الرأي لدى مراكز البحث وصناع القرار في النظام الليبرالي على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العالمية لتصبح أكثر تكيفاً مع متطلبات البيئة العالمية الجديدة، فكان أن طالت هذه التغيرات كُلاً من منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من حيث البنية والخصائص.

يرى **تومسون** أن من أبرز مظاهر العولمة تزايد النزعة نحو الحكم على المستوى العالمي في المجال الاقتصادي بمعنى وضع معايير للنشاط الدولي وهذه احد سمات التنظيم فوق القومي للتفاعلات الاقتصادية، وهذا ما ستضلع به المنظمات الدولية كالبنك الدولي للنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية حيث صرح مدير المنظمة اننا نكتب دستور اقتصاد عالمي جديد وضرورة ان " يكفل كل عضو توافق قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع التزاماته تجاه المنظمة" ، كما تملك المنظمة سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أي طرف تدينه لجان الخبراء، وما يلاحظ أن معايير المحاسبة التجارية أصبحت توضع وفق الممارسات الانجلو- أمريكية حيث تلزم الشركات بالالتزام بالمعايير الموضوعة كشرط للحصول على العقود او القروض العالمية، وهناك تشريعات تتعلق بمعايير الجودة وشروط الإنتاج التي تضعها منظمة المعايير الدولية (ISO) ، فيما يتعلق بشروط تتعلق بالمنتج ذاته أو مقتضيات الحفاظ على البيئة<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك فقد تمّ إعادة النظر في التجارب التكاملية في مناطق مختلفة من العالم لجهة دعم قنوات التكامل والاندماج الاقتصادي كما في رابطة (آيبك) صيغة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي، (الآسيان) في شرق آسيا، والاتحاد الأوروبية، (النافطا) في أمريكا الشمالية .

### 3. نظام الحوافز والعقوبات في الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية

لقد تعددت مظاهر الريادة الأمريكية على الصعيد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة فهي تعتبر الفاعل الاقتصادي الأول بما تملكه من قدرات التصنيع والإنتاج والتصدير حيث تسهم بـ 25% من حجم الاقتصاد العالمي، كما وتسيطر على مصادر الطاقة العالمية وتشرف بشكل مباشر على أهم المنظمات المالية والتجارية خاصة منظمة التجارة العالمية، بالإضافة لسيطرتها على منظومة النقد العالمية من خلال دعم وحماية الدولار كعملة تبادل دولية.

<sup>1</sup> ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 69.

## الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب الباردة

لقد عملت الولايات المتحدة غداة نهاية الحرب الباردة على صنع نظام عالمي وفق رؤية إستراتيجية كونية تهدف خاصة للحفاظ على الهيمنة والتفوق الأمريكي في مواجهة القوى الأخرى والعمل على منع ظهور أي قوة منافسة، وإعادة ترتيب النسق العالمي بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها ولذا اعتمدت مجموعة من الوسائل والآليات لخدمة أهدافها قامت على التحفيز والإغراء من جهة وعلى الإكراه والعقوبات من جهة ثانية .

### 1.3. برامج الخوافز الاقتصادية :

أدى التفوق الأمريكي إلى نزوع لاستخدام الآليات الاقتصادية ومحاولة تدويلها بما يخدم مصالحها وضمن اتجاهات التحفيز والدعم، وقد ظهرت برامج التحفيز الاقتصادي بشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية على شكل برامج أمريكية سيادية ومن موارد القطاع الخاص بشكل موجه بما يتسق وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية ومحدداتها الإستراتيجية وبما يضمن تحقيق أهدافها المركزية.

إن التحفيز كأسلوب اقتصادي وظيفي ايجابي استخدمته الولايات المتحدة بشكل مبكر كأداة مهمة تجلّى في المساعدات والتمويل والإقراض وأشكال وصيغ أخرى بعد الحرب العالمية الثانية استهدفت كسب ود الأصدقاء ودعم مشاريعهم التنموية وتقوية حلفاء الولايات المتحدة، والعمل على إضعاف المنافسين للحلفاء باستخدام البرامج الاقتصادية ضمن محيطهم الاقتصادي الإقليمي<sup>1</sup>، خاصة وأن أوروبا الغربية خرجت منهكة من الحرب وجوارها الشرقي يعرف تمدد شيوعي اشتراكي فحذا هذا بالولايات المتحدة الى التسريع باحتواء النفوذ الشيوعي بالمساهمة في نهضة أوروبا الغربية وملء فراغ القوة الاستراتيجي الذي أنتجته الحرب، واهم هذه السياسات كان :

\* مشروع مارشال لإعادة بناء وتطوير أوروبا والذي قدمه وزير الخارجية جورج روس مارشال حيث ذكر ان إستراتيجية واشنطن غير موجهة ضد أي بلد أو نظام بل لمحاربة الجوع والفقر واليأس، وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي الأوروبي في 1947 وبلغت قيمته الإجمالية حتى 1952 أكثر من 12 تريليون دولار استفادت منه 20 دولة.

\* برامج المساعدة الخارجية في إطار عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

عكست محاولة الإدارة الأمريكية لمأسسة عملها الاقتصادي في إطار برامجها الخارجية أسسها جون كينيدي سنة 1961 تابعة للحكومة الفدرالية وتضمنت أهداف الوكالة توفير المساعدة الاقتصادية والتنموية حول العالم، عملت في إفريقيا آسيا الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأوروبا واعتبرت وريث مشروع مارشال، وقد أدمجت برامج

<sup>14</sup> جاسم محمد مصعب، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، بغداد، العددان 64-65، جانفي 2016، ص241.

## أ.د. حسين قادري؛ أ. ميلود العطري

المساعدة الاقتصادية مع كل هيئات المساعدة الأخرى في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن برامج طويلة الامد تعمل لصالح الدول التي ترتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية والمصالح العامة لها.

\* في 2004 أنشأت ادارة بوش الابن مؤسسة تحدي الألفية كهيئة مساعدات مالية خارجية لعدد محدود من الدول تعمل على تمويل برامج المساعدة التنموية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عدد من الدول أهمها أفغانستان العراق، وفي 2006 أنشأت كوندوليسا رايس مكتب مدير المساعدات الخارجية تابع لوزارة الخارجية هدفه ضمان الاستخدام الأمثل لبرامج المساعدة الخارجية .

\* سار أوباما على نفس النهج حيث وقع في 2010 مصنف تحديد سياسة الرئاسة حول التنمية العالمية، كما أسس لجنة تنسيق السياسات المشتركة للوكالات تحت قيادة موظفي الأمن الوطني، وقد بلغت قيمة المساعدات في النصف الأول من 2010 ما قيمته 15 مليار دولار موزعة على أقاليم جغرافية عدة عبر قارات العالم<sup>1</sup>.

### 2.3. العقوبات كأداة ردع للمناوئين :

تعد العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الدولية، ومن أهم أنواع السياسات التي تمارسها القوى الكبرى، والتي تندرج في إطار السياسات الدولية الردعية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، فالعقوبات الاقتصادية وسيلة من وسائل تحقيق غايات السياسة الخارجية لدولة ما أو لمجموعة من الدول بغرض المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

وتعتبر العقوبات الاقتصادية إحدى وسائل الضغط المستخدمة دوليا من أجل إخضاع الطرف المستهدف بالعقوبات، فالولايات المتحدة الأمريكية استخدمت كل قوتها وكل أدوات سياستها بما فيها الضغوط الاقتصادية خدمة لمصالحها وأهدافها الإستراتيجية. تتميز توظيف الولايات المتحدة لآلية العقوبات بميزات عدة :

\* **الأقدمية :** حيث تعود سياسة فرض العقوبات الى فترة ما بين الحربين العالميتين اذ فرضت أمريكا العقوبات على اليابان ابتداء من 1937 بسبب سياسيتها التوسعية في جنوب شرق آسيا، وعلى المكسيك على خلفية أزمات شركات النفط، وبعد الحرب العالمية وإبان الحرب الباردة وعلى خلفية الصراع الإيديولوجي زادت حدة سياسة المعاقبة للدول التي تعارض السياسات الأمريكية إذ أقرت الحكومات الأمريكية أكثر من 60 قانونا أو أمرا تنفيذيا بفرض عقوبات اقتصادية مباشرة ، ومئات القوانين ف إطار عقوبات غير مباشرة كتلك التي طالت الأمريكيين لمنع السفر أو الشركات الأمريكية لمنع قيامها بعلاقات أو صفقات تجارية مع الدول المستهدفة بالعقوبات...

<sup>1</sup> سناء حمد عوض القرافي، تراتبية القيم: أثر الثقافة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية، 2005، ص125.

## الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب الباردة

\* الشمولية : حيث أنها لم تقتصر على دول بعينها أو منطقة بعينها بل توافقت والرؤية والإستراتيجية الأمريكية التي أضحت تتواجد في اغلب مناطق العالم فمن آسيا وأقصى شرقها إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية والوسطى، كما شملت حتى حلفاء الولايات المتحدة ففي أزمة قناة السويس في الخمسينات شملت العقوبات أو التهديد باستخدامها كلا من مصر وإسرائيل وبريطانيا وفرنسا<sup>1</sup>.

\* التنوع : كما سبق الذكر تميزت العقوبات الاقتصادية بعدة أنماط فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة عبر معاقبة الدول والشركات التي تتعامل مع الدول المصنفة مارقة، كما تشمل أوجه اقتصادية شتى مالية تجارية أو حتى قطع معونات كانت مبرجة سواء كانت مالية أو استثمارية، ومن جهة أخرى أخذت العقوبات طابعا أحاديا فرضته الولايات المتحدة بشكل منفرد أو طابعا جماعيا بالضغط على المنظمات والهيئات الدولية لاستصدار قرارات في هذا الشأن لإضفاء الشرعية على سياساتها .

وبعد نهاية الحرب الباردة زادت جاذبية العقوبات الاقتصادية كأداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وبلغت أوجها مع نهاية التسعينات حيث بلغت ما بين 1990-2000 حوالي 137 حالة وشملت " العراق، الكونغو، اندونيسيا، ليبيريا الكامرون، أذربيجان، الصومال، انغولا، الهند، باكستان، أفغانستان<sup>2</sup>...

وقد تعددت أساليب العقوبات من العزل الى الاحتواء الى الحصار الشامل ... وعكست كلها بشكل أو اخر نزعة تدخلية أمريكية في الشأن الدولي بصورة كبيرة أظهرت مدى التوسع وسياسات الهيمنة التي أضحت ميزة الإستراتيجية الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

<sup>1</sup> جاسم محمد مصعب، مرجع سابق، ص ص244-245.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص252-255.

مما تتقدم يمكن القول أن عصر ما بعد الحرب الباردة وبعد تنحية الخطر السوفييتي الشيوعي أضحى عصرا أمريكيا بامتياز، حيث استفردت بالقيادة العالمية لنسق وصف بالأحادية، انتشت فيه أمريكا بالانتصار وعملت على دعم وتكثيف مظاهر القوة والهيمنة من خلال تثبيت ركائز نظام دولي جديد بأبعاد شتى اقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية.

وقد كان للرأسمالية الاقتصادية الحظ الأوفر من الاهتمام حيث عملت الولايات المتحدة على عوالة القيم الاقتصادية الليبرالية بما يخدم مصالحها ويعزز مكانتها وثقلها الاقتصادي الهائل، فكما خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية اقتصاديا خاصة، خرجت أيضا بوضع المتفوق المتفرد بعد الحرب الباردة، ولعل النهج الذي اتبعته إدارة كلينتون أكد على عقيدة دعم اقتصاد الولايات المتحدة وتحفيز مناخ اقتصادي عالمي بما يخدم مصالح الأمريكيين وحلفائهم، ولذا ركز الأمريكيون على إقامة نظام عالمي يتميز ب:

- \* إعطاء الأولوية لتحفيز الإنتاج وتدفق السلع والخدمات على نطاق واسع ودعم وتيرة الاعتماد الدولي المتبادل.
- \* تجاريا: الابقاء على السيطرة على التجارة العالمية والعمل على تخفيض الدين الأمريكي وتحسين ميزانها التجاري خاصة مع القوى الاقتصادية الكبرى كالصين.
- \* نقديا: الحفاظ على الدولار كوسيلة نقد وتبادل تجاري واحتياطي عالمي.
- \* دعم المؤسسات والمنظمات الدولية خاصة ذات الطابع الاقتصادي والتجاري والمالي.
- \* السيطرة على مصادر الطاقة والعمل على تأمين التدفقات الطاقوية لأمريكا وحلفائها ودعم شركاتها ذات الصلة وتوسيع نطاق سيطرتها.
- \* الاستئثار بالحجم الأكبر للقطاع الخدمي والتكنولوجي والمعلوماتي عالميا.
- \* العمل على منع ظهور أي منافس للاقتصاد وللشركات الأمريكية.

لقد تعزز هذا الوضع المتفوق للولايات المتحدة لاحقا بعد أحداث ال11 من سبتمبر 2001 حيث قادت تحالفا دوليا انتهى بحرب احتلت على إثرها العراق وأفغانستان وأسقطت نظاميهما ووظفت ذلك في المزيد من السيطرة على المناطق الإستراتيجية عالميا خاصة في البعد الطاقوي وتأمين التدفقات النفطية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، ورغم الأزمة المالية لسنة 2008 إلا أن الولايات المتحدة استعادت توازنها الاقتصادي بعد

## الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب الباردة

الإجراءات المتخذة خاصة مالياً، وعلى المستوى التكنولوجي تعزز النفوذ الأمريكي من خلال السيطرة على أغلب وسائل التواصل الاجتماعي واحتكار شركاتها لأهم نظم المعلومات والاتصالات .

### قائمة المراجع

#### 1. الكتب :

- \* كجلى تشارلز وويتكوف يوجين، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية : رؤى وشواهد، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة، 2004.
- \* عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية : دراسة مستقبلية، الجزائر: مؤسسة الشروق للنشر، 1994.
- \* عوض القرافي سناء حمد ، تراتبية القيم : أثر الثقافة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية، 2005.
- \* محمد فهمي عبد القادر ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
- \* محمود منصور ممدوح ، العولمة : دراسه في المفهوم والظاهرة والابعاد، الاسكندرية : دار الجامعه الجديد، 2003.

#### 2. المجلات :

- \* تحنوت نور الدين، خصائص العلاقات الدولييه فيما بعد الحرب الباردة وأطروحات العولمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد22، المجلد11، جوان2011.
- \* مصحب جاسم محمد، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة دراسات دولية، بغداد، العددان 64-65، جانفي 2016.

#### 3. دراسات غير منشورة :

- \* العطري ميلود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.
- \* شاعة محمد، مستقبل السياسه الخارجيه : دراسة تحليليه لتأثير ظاهره العولمه على حقل السياسة الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعه الجزائر، 2012.